الحدث

ستحاول روسيا وأميركا، عبر اجتماع وزيري خارجيتهما، اليوم تخفيف حدة التوتر بينهما بشأن أوكرانيا، وذلك وسط اتهام واشنطن لموسكو بوضع خطط لغزو أوكرانيا، وتحذيرها من عقوبات موثرة إذا قامت بهذا الأمر، فيما كانت روسيا تحشد قوات على الحدود «لإجراء تدريبات شتوية دورية»

التوتر حول أوكرانيا

محادثات أميركية روسية حاسمة

بلينكن: «أدلة» تُثبت أن روسيا تعتزم مهاجمة أوكرانيا (Getty)

للحديث تتمة...

من يرفض الانتخابات الليبية؟

اسامة علي

تكشف الأرقام المعلنة من جانب المفوضية العليا للانتخابات، وجهاً آخر للعملية الانتخابية في ليبيا، بعيداً عن الصراع المكتوم والمعلن بين الأطراف المتحكمة بالمشهد.

انتهت أمس الأربعاء فترة تسلّم الناخبين لبطاقاتهم، والبالغ عددهم الكلي 2 مليون و865 ألفاً و624 ناخباً، من بينهم مليون و628 ألفاً و305 من الرجال، ومليون و237 ألفاً و319 من النساء. لكن من تسلّموا بطاقاتهم الانتخابية بالفعل هم فقط مليون و390 ناخباً من الرجال، و891 ألفاً من النساء.

وعلاوة على الفارق الكبير بين الإقبال على التسجيل في المنظومة الانتخابية، وبين تسلّم من سجل في المنظومة لبطاقته، فالبيانات السابقة للمفوضية، عند الإعلان عن بدء تسليم البطاقات الانتخابية، أشارت إلى إقبال كبير في الأسبوعين الأولين، لقاء تراجع لافت لاحقاً. ومن دون شكّ، فإن التراجع بدأ مع ظهور حالات الخلاف والصراع إلى السطح. لكن قد تبدو هناك أسباب أخرى، من أهمها أن الناخبين الذين كان الأمل يحدوهم في أن تجلب الانتخابات وجوهاً جديدة تؤلف طبقة سياسية جديدة، قد انطفأ. فالقائمة الأولية للمرشحين أبانت الوجوه السابقة ذاتها، وأغلب الأسماء، الأخرى في القائمة الأولية، مجرّد شخصيات تنتمي للاصطفافات المعروفة في المراحل السابقة. إذاً لماذا الانتخابات؟ كان جلياً أن المفوضية استشعرت ذلك العزوف من قبل المواطنين، فأعلنت عن تمديد فترة تسلّم البطاقات لأسبوع آخر. لكن اللافت هو مشاركة المرشحين البارزين، من أمثال خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي وعبد الحميد الدبيبة، في حثّ المواطنين على ضرورة تسلم البطاقات الانتخابية.

لا إنكار لوجود شخصيات في القائمة الأولية للمرشحين، لم تشارك في أي مرحلة سياسية سابقة كانت سبباً في كل ما مر بالبلاد، لكن يبدو أن الناخب يدرك أن هذه القلة، ضمن القائمة الانتخابية، لا يمكنها الوصول إلى مراحل الاقتراع الأخيرة، مقابل قدرة الوجوه الحاكمة ذاتها في الفترات السابقة على مزاحمة بعضها البعض والتفرد بالمشهد مجدداً.

لذا، تبدو النسبة المتدنية للناخبين الذين أقبلوا على تسلم بطاقاتهم، وعزوف المواطنين المسبق عن المشاركة في العملية الانتخابية، رفضاً ضمنياً لشكل العملية الانتخابية. فهل يمكن أن تشهد الانتخابات مزيداً من الرفض إذا ما أحجم أيضاً من تسلموا بطاقاتهم الانتخابية عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع؟

موسكو ـ **رامي القليوبي**

استبقت موسكو وواشنطن الاجتماع الحاسم بين وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي أنتوني بلينكن في ستوكهولم اليوم الخميس، بوضع شروط من أجل تخفيف حدة التوتر الدائر بين روسيا من جهة والدول الغربية من جهة ثانية بشأن التطورات العسكرية على الحدود مع أوكرانيا، ظهرت خصوصاً في تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس الأربعاء والتي اقترح خلالها بدء مفاوضات جوهرية لتحقيق ضمانات قانونية بعدم توسع الناتو شرقاً باتجاه حدودها. وتذكر التوترات المتصاعدة حالياً بأزمة سابقة اندلعت في إبريل/ نيسان الماضي، عندما نشرت روسيا عشرات الآف الجنود على الحدود الأوكرانية للقيام بـ«تدريبات عسكرية» رداً على أنشطة «مهددة» لحلف الأطلسي. وبعد أسابيع من التوترات، أعلنت موسكو في النهاية حينها سحب قواتها. وتحدث بلينكن، في ختام اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في ريغا، عاصمة لاتفيا، أمس الأربعاء، عن «أدلة» تُثبت أن روسيا تعتزم شنّ هجوم على أوكرانيا، وذلك بعد أن كانت موسكو أعلنت انطلاق تدريبات عسكرية قرب الحدود مع أوكرانيا، متهمة كييف بحشد نحو نصف جيشها بالقرب من منطقة دونيتسك شرق البلاد.

وأعلن بلينكن أن الولايات المتحدة قلقة للغاية من «الأدلة» على أن روسيا وضعت خططاً لتحركات عدوانية كبيرة ضد أوكرانيا، مضيفاً أن خطط روسيا تشمل جهوداً لزعزعة استقرار أوكرانيا من الداخل، فضلاً عن عمليات عسكرية واسعة النطاق. وقال: «في الأسابيع الأخيرة، كثّفت روسيا التخطيط لعمل عسكري محتمل في أوكرانيا، بما في ذلك نشر عشرات الآلاف من القوات القتالية الإضافية قرب الحدود الأوكرانية». وأعلن بلينكن أنه سوف يبلغ لافروف اليوم أن على روسيا سحب التعزيزات العسكرية على الحدود الأوكرانية، محذراً من أن أي عدوان على أوكرانيا سيقابل بمجموعة من التدابير الاقتصادية «ذات التأثير العالي كنا امتنعنا عن استخدامها في الماضي».

وأعلن بلينكن، والذي سيلتقي اليوم أيضاً وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يفكر في غزو أوكرانيا، معتبراً أنه يتعيّن على الولايات المتحدة والدول الحليفة الاستعداد لجميع حالات الطوارئ، بالرغم من أنه أشار إلى أنه من غير المعروف ما إذا كان الرئيس الروسي قد اتخذ قرار غزو أوكرانيا. وأضاف بلينكن أن هناك «تضامناً هائلاً» داخل حلف شمال الأطلسي في إطار الاستعداد لاتخاذ إجراءات قوية إذا غزت روسيا أوكرانيا. لكنه أشار إلى أن «هناك مساراً دبلوماسياً يمكن اتباعه ولا نسعى للمواجهة»، داعياً إلى العودة للعمل باتفاقية مينسك، الموقعة في عام 2015.

من جهته، حذر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ روسيا من استخدام القوة مع جارتها أوكرانيا. وقال، لوكالة «رويترز»، إن موسكو تعلم أنها ستدفع ثمناً باهظاً لأي عدوان تشنه، عبر فرض عقوبات عليها وإجراءات أخرى سيتخذها الغرب. وفي حين دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، في خطاب أمام البرلمان في كييف، إلى «مفاوضات مباشرة» مع روسيا بهدف «وقف الحرب» في شرق بلاده، فإن موسكو، التي تنفي تقديمها أي دعم للانفصاليين، بدت وكأنها ترفض هذه الدعوة. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، رداً على تصريحات زيلينسكي، إنها «حرب أهلية. لا يمكن وقفها إلا من خلال مفاوضات بين الأوكرانيين».

من جهته، انتقد لافروف «السياسة المدمّرة» التي تنتهجها دول حلف الأطلسي التي «تسعى إلى جذب أوكرانيا إلى مدارها وتحويلها لدولة مناهضة لروسيا». وحذّر من أن موسكو «ستواصل الردّ على أي خطوة غير ودّية». واعتبر أن مناطق تمركز القوات الأوكرانية تبدو «مثيرة للقلق»، مضيفاً أنه سيثير القضية في الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استوكهولم اليوم الخميس. وانتقد لافروف أوكرانيا مجدداً لفشلها في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق 2015 للسلام الموقع في مينسك بوساطة فرنسية وألمانية. وقال: «أصبحت كييف أكثر جرأة في انتهاكها لاتفاقيات مينسك وتجاه روسيا الاتحادية وفي محاولاتها استفزاز الغرب لدعم طموحاتها العسكرية».

أما الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، فأكد خلال مراسم اعتماد سفراء جدد في موسكو أن بلاده ستتخذ إجراءات عسكرية-تقنية مناسبة، رداً على استفزازات الأطلسي. وشدد على أن موسكو ستؤكد تمسكها بعدم السماح بتوسع الناتو شرقاً باتجاه الحدود الروسية. وأعلن أن روسيا تقترح بدء مفاوضات جوهرية لتحقيق ضمانات قانونية بعدم توسع الناتو شرقاً باتجاه حدودها. وفي مؤشر على أن التوترات مستمرة، اتهمت روسيا أوكرانيا بـ«تعزيز قدراتها العسكرية، عبر استقدام معدّات ثقيلة وعناصر» إلى شرق البلاد. وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس، أن كييف نشرت على حدودها 125 ألف جندي، أي «نحو نصف القوات المسلحة الأوكرانية».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس، أنها بدأت مناورات عسكرية شتوية دورية في منطقتها العسكرية الجنوبية، والتي تقع أجزاء منها على الحدود مع أوكرانيا، موضحة أن عشرة آلاف جندي انتقلوا إلى مواقع التدريب في جميع أنحاء المنطقة. وأشارت إلى أن المناورات ستجرى أيضاً في شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا من أوكرانيا في 2014، وفي منطقة روسية أخرى على الحدود مع دونباس الواقعة في شرق أوكرانيا. وذكرت وزارة الدفاع أن المناورات، والتي ستشارك فيها وحدات المشاة الآلية، ستجرى في أكثر من 30 ساحة تدريب في ست مناطق مختلفة. وحذر مدير المركز الأوكراني للتحليل وإدارة السياسات، رسلان بورتنيك، من أن التوتر الحالي على الحدود الروسية الأوكرانية قد يترجم إلى حرب مفتوحة بلا مستفيدين منها، معتبراً، في الوقت ذاته، أن الإدارة الأميركية تملك الأدوات اللازمة للتأثير على الوضع. وقال بورتنيك، لـ«العربي الجديد» من العاصمة الأوكرانية كييف: «تم خلق توتر عسكري - سياسي كبير على الحدود الأوكرانية، وتم تركيز القوات من الجانبين، وينمّي الشركاء الغربيون، أي الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، مساعدتهم لأوكرانيا، التي تقوم بتعبئة قواتها ورفع درجة جاهزيتها. يجرى ذلك على خلفية لهجة سياسية حادة، ما قد يؤدي إلى تحول أي استفزاز، أو خطأ، أو عمل عسكري، أو سياسي غير مدروس إلى حرب».

وقلّل بورتنيك من واقعية وجود مستفيدين من التصعيد الحالي. وأضاف: «في الواقع، يؤثر ذلك سلباً على إصدار التراخيص اللازمة لتشغيل مشروع السيل الشمالي 2، ويزيد من عزلة روسيا، ويصعّب على إدارة بايدن التوصل إلى تفاهم مع بوتين، ومواجهة محاولات خصومه في الكونغرس اتخاذ قرارات بفرض عقوبات على السيل الشمالي 2، وعدم الاعتراف ببوتين رئيساً بعد عام 2024. في المقابل، تتم زيادة الدعم العسكري - التقني لأوكرانيا، وتركيز القوات الغربية على أراضيها، ما يؤدي إلى مثل هذا التصعيد. وللأسف قد يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى حرب كبرى في أوكرانيا واحتلال أراضيها وتقسيمها».

ومع ذلك، أقر بورتنيك بأن الوضع الراهن يعزز مواقف بايدن التفاوضية مع بوتين. وأوضح: «يشكل هذا التصعيد حجة إضافية لضرورة الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا، ويخلق الخلفية المؤاتية لبايدن للتفاوض مع بوتين للحديث معه عن السلام ومنع اندلاع الحرب في أوكرانيا، بدلاً من الاتفاقات الاقتصادية أو السياسية حول قضايا، مثل السيل الشمالي 2. لذلك تتوفر لدى بايدن والإدارة الأميركية كافة الأدوات والفرص لمنع هذا التصعيد، ولكن ذلك سيتطلب وضع اتفاقات استراتيجية جديدة مع روسيا، بما يضمن تقسيم مناطق النفوذ، إلا أن تحقيق هذا الأمر سيكون صعباً للغاية، نظراً للمعارضة الداخلية الأميركية القوية لبايدن وروسيا». ومن الملافت أن التوتر على الحدود الروسية الأوكرانية جاء متزامناً مع مجموعة من الأزمات التي تواجهها كييف في مجالات الطاقة والاقتصاد، ومواجهة جائحة كورونا، وحتى السياسة الداخلية، في ظل إعلان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أنه جرى التخطيط لمحاولة انقلاب، مع توريط أثرى رجال أعمال أوكرانيا، رينات أخميتوف، مطلع ديسمبر/ كانون الأول الحالي، ما ينذر بأعمق أزمة سياسية في البلاد منذ بدء ولاية زيلينسكي في 2019.

وقال بورتنيك: «تواجه أوكرانيا اليوم عاصفة سياسية متكاملة الأركان، وسط تزامن الأزمات الوبائية والاجتماعية - الاقتصادية، وملامح أزمة في مجال الطاقة والانقسام العميق في النخب السياسية في ظل اتحاد بضعة طواغيت مال (الأوليغارشيا) لمواجهة الرئيس، بينما يهدده بعض السياسيين الرئيسيين بخروج تظاهرات حاشدة. لذلك يجب قراءة تصريح زيلينسكي حول الانقلاب بمثابة تحذير لخصومه الداخليين».

وفي موسكو، رأى أستاذ العلوم السياسية بمعهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، كيريل كوكتيش، أن زيلينسكي يحتاج في الظروف الحالية الصعبة إلى «عمل استفزازي» على الحدود، يسمح له باتهام خصومه بالعمالة لصالح روسيا. وحذر من محاولات الرئيس الأوكراني توريط واشنطن في المواجهة مع موسكو. وقال كوكتيش، لـ«العربي الجديد»: «من ناحية، لا تريد الولايات المتحدة الانسحاب من الملف الأوكراني، كونه سيثبت أن انسحابها من أفغانستان لم يكن حالة فردية، ولكنها غير قادرة، من ناحية أخرى، على التحكم بشكل كامل بزيلينسكي، الذي اعتاد على تقديم مفاجآت وإحداث صدامات بين الأطراف الأخرى. لذلك هناك خطر حقيقي لتفاقم الأزمة بسبب عدم إدراك زيلينسكي للمخاطر».

بدأت القوات الروسية مناورات على الحدود مع أوكرانيا

أعلن لافروف أن موسكو سترد على أي خطوة غير ودّية

توازن الردع والحوار

دخل وزير الخارجية التركي مولود جاووش اوغلو على خط محاولات التهدئة بين روسيا وأوكرانيا، مشيراً، أمس الأربعاء، إلى أن أنقرة تجري اتصالات مع موسكو وكييف لخفض التوتر، و«نصحهما بالتحلي بالهدوء وخفض التوتر». ونقلت وكالة «الأناضول» عن جاووش اوغلو قوله: «لا نعتقد أن العقوبات ستحل الامر. ما توصل به تركيا هو توازن ملائم بين الردع والحوار. لا يمكن لاحد ان يساعد اوكرانيا او اي بلد آخر عبر العقوبات فحسب».

طرد دبلوماسيين أميركيين

امهلت روسيا، أمس الأربعاء، عدداً من الدبلوماسيين الاميركيين حتى نهاية الشهر المقبل لمغادرة البلاد. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، ان افراد السفارة الاميركية الذين كانوا سيقضون اكثر من ثلاث سنوات في روسيا سيتعين عليهم مغادرة البلاد بحلول 31 يناير/كانون الثاني المقبل. واشارت إلى ان المطلب الروسي يأتي رداً على اجراء اميركي يجبر 55 دبلوماسياً روسياً على المغادرة.

شرق غرب

دعوة أممية لمصر للإفراج عن معارضين

دعا خبراء حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة، في بيان أمس الأربعاء، مصر للإفراج عن الناشطين الموقوفين منذ مدة في إطار إجراءات مكافحة الإرهاب. وأشار مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في بيان، إلى أن خبراء الأمم المتحدة قيموا قرار تأجيل جلسات محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد البكير ومحمد إبراهيم رضوان، المسجونين منذ 2019. وأضاف أن «الحكومة المصرية أساءت استخدام قوانين مكافحة الإرهاب».

(الأناضول)

امير قطر يدعم المسار السياسي بليبيا

بحث أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، في الدوحة أمس الأربعاء، تطورات الأوضاع في ليبيا. ونقل الديوان الأميري عن أمير قطر تأكيده «دعم دولة قطر للمسار السياسي الليبي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكل الحلول السلمية التي تحافظ على وحدة ليبيا واستقرارها وسيادتها».

(الأناضول)

اول زيارة لعباس إلى الجزائر منذ 7 سنوات

يبدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، زيارة رسمية

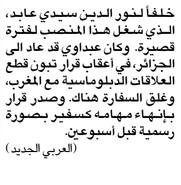

إلى الجزائر بين 5 و7 ديسمبر/ كانون الأول الحالي، هي الأولى من نوعها له إلى الجزائر منذ سبعة أعوام. ويلتقي عباس خلال الزيارة الرئيس عبد المجيد تبون لبحث مستجدات القضية الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى وتمدد الاستيطان الإسرائيلي والقمة العربية المقبلة. وقال رئيس جمعية الصداقة الجزائرية الفلسطينية في رام الله أسعد قادري إن الزيارة «رسالة سياسية فلسطينية لتثمين مواقف الجزائر، الداعمة للحق الفلسطيني».

(العربي الجديد)

الاتحاد البرلماني الدولي يندد بتعطيل عمل نظيره التونسي

أعلن النائب عن حركة «النهضة» التونسية فتحي العيادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الاتحاد البرلماني الدولي دان مواصلة تعطيل عمل البرلمان التونسي». وأشار العيادي، الذي شارك في أعمال اللجان والجلسة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد أخيراً، إلى أن «الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ستقوم بمراسلة الرئيس قيس سعيّد وإبلاغه موقف الجلسة العامة وستتابع وضع الديمقراطية في تونس».

(العربي الجديد)

تعيين متحدث جديد باسم الخارجية الجزائرية

عيّن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة (الصورة)، سفير الجزائر السابق في الرباط، عبد الحميد عبداوي ناطقاً رسمياً باسم وزارة الخارجية الجزائرية،

خلفاً لنور الدين سيدي عايد، الذي شغل هذا المنصب لفترة قصيرة. وكان عبداوي قد عاد الى الجزائر، في أعقاب قرار تبون قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، وغلق السفارة هناك. وصدر قرار بإنهاء مهامه كسفير بصورة رسمية قبل أسبوعين.

(العربي الجديد)

رصد

لوكاشينكو ينحاز لموسكو بـ«ثمن بخس»

سامر الياس

في سابقة هي الأولى من نوعها ضمن بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، أعلن الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، أمس الأربعاء، أن القرم بحكم «الأمر القانوني» يتبع لروسيا. وفي تصريح مثير، لإثبات وقوف بلاده مع روسيا في وجه حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا، أعلن لوكاشينكو أنه سيعرض على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروسيا. وأكد أنه سبق مع موسكو في حال تعرضها إلى «عدوان من قبل أوكرانيا». كما لوح مرة أخرى بقطع إمدادات الغاز الروسي عن الاتحاد الأوروبي عبر أراضي بلاده. وأشار لوكاشينكو، في حوار مع وكالة «نوفوستي» نشر كاملاً أمس، إلى أن شبه جزيرة القرم أصبحت بحكم القانون روسية بعد استفتاء 2014. وقال: «كنا نعرف جميعاً أن القرم هي في الواقع روسيا، لكن بعد الاستفتاء وبحكم القانون، أصبحت شبه جزيرة القرم روسية». وكشف أنه اتفق مع بوتين على زيارة شبه الجزيرة التي ضمتها روسيا في العام 2014، لافتاً إلى أن رحلته إلى القرم بمرافقة الرئيس الروسي ستعني الاعتراف بها كجزء من روسيا.

ولم تعترف أي من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق بضم روسيا للقرم. وسابقاً علّق لوكاشينكو أكثر من مرة على الأحداث في شبه جزيرة القرم. وقد ضمها، قال رئيس بيلاروسيا إنها «أراض روسية» و«لن يتغير شيء» من حقيقة أن المجتمع الدولي لا يعترف بالضم الروسي. لكنه عاد وأشار لاحقاً إلى أن الضم «خطأ». وشدد عدة مرات على أن بيلاروسيا لن تعترف أبداً رسمياً بضم روسيا للقرم، لأن هذا سيكون انتهاكاً لمذكرة بودابست. ويمهد تصريح لوكاشينكو لانضمام بيلاروسيا إلى كل من أفغانستان وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وسورية والسودان وكوريا الشمالية، التي أعلنت، في فترات سابقة، اعترافها بسيادة روسيا على شبه الجزيرة، فيما ترفض باقي بلدان العالم خطوة الضم، وترى أن القرم ما زالت قانوناً تابعة إلى أوكرانيا.

وبعد نحو 30 عاماً على تفكيك بيلاروسيا ترساناتها النووية بمقتضى اتفاقية لشبونة في 1992 وتسليمها لروسيا، قال لوكاشينكو إنه سيعرض على بوتين إعادة نشر الأسلحة النووية في بلاده. وفي تعليقه على تصريحات الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، الذي قال إنه في حال رفض ألمانيا وضع أسلحة نووية على أراضيها فقد يتم نشرها في دول أخرى شرقي أوروبا، أكد لوكاشينكو أنه لم يدمر القواعد العسكرية التي كانت موجودة منذ الزمن السوفييتي، وبعد ساعات على تصريحات لوكاشينكو، قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف: «سمعنا الإشارة من لوكاشينكو وأخذناها في الاعتبار». وفي استبق لأي انتقادات غربية يمكن أن تثيرها تصريحات لوكاشينكو أو التنفيذ الفعلي لها، قال ريابكوف: «نحن نتعامل مع جميع المعاهدات بمسؤولية كبيرة... بيلاروسيا تفعل الشيء نفسه. ولكن في مرحلة ما، يتعين على الزملاء الغربيين التوقف والتفكير في سبب تقويضهم لنظام الأمن العالمي الحالي».

وفي الزمن السوفييتي، نشر الجيش الأحمر في بيلاروسيا عشرات من الرؤوس الخاصة بصواريخ «توبول» الاستراتيجية، وأكثر من ألف رأس نووي تكتيكي. وتم سحبها بعد انضمام مينسك إلى معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية في العام 1993.

وفي إشارة إلى انحياز بيلاروسيا الكامل لصالح روسيا في أي حرب محتملة مع أوكرانيا، قال لوكاشينكو: «إذا واجهت روسيا عدواناً من جانب أوكرانيا، فنحن على اتصال وثيق، اقتصادياً، وقانونياً، وسياسياً، وسنكون مع روسيا».

ورغم أن لوكاشينكو حاول التأكيد أن «أوكرانيا لنا» في إشارة إلى أنها دولة سلافية، وأنه سيعمل على أن يحصل عليه، فإن تصريحاته بشأن القرم، ومساندة موسكو في الحرب، تؤكد الاتجاه نحو قطيعة شاملة مع «الضلع السلافي» الثالث، والانحياز بوضوح نحو موسكو، بعدما كانت مينسك تسعى لعلاقات متوازنة مع الطرفين. وتراجعت العلاقات بين مينسك وكييف، منذ العام الماضي، بعد توجيه اتهامات لأوكرانيا بأنها ساعدت المعارضة ضد حكم لوكاشينكو في تنسيق احتجاجاتها، وإعلان وزارة الخارجية الأوكرانية أنها لا تعتبره رئيساً شرعياً. ويرى خبراء في بيلاروسيا أن لوكاشينكو سعى بتصريحاته إلى إقناع روسيا بمواصلة المراهنة عليه، ودعمه في مواجهة تواصل الضغوط الغربية عليه منذ انتخابات العام الماضي، وما جرّته اتهامات المعارضة له بالتزوير من عقوبات قاسية. وفي الوقت ذاته فإن التلويح بنشر أسلحة نووية على أراضي بلاده قد يكون لهدفين، الأول داخلي للتأكيد على أنه مستهدف مع روسيا من قبل الغرب، والثاني منع الأوروبيين والغربيين من فرض عقوبات إضافية، على خلفية فشله في «ابتزاز» أوروبا وشن «حرب هجينة» باستخدام سلاح المهاجرين غير النظاميين.

وحذر بعض هؤلاء الخبراء من أن لوكاشينكو مستعد لتسليم بلاده لروسيا مقابل البقاء على الكرسي. وقال عضو هيئة رئاسة مجلس التنسيق البيلاروسي المعارض، بافيل لاتوشكو، في تصريحات لمحطة «ناستايشوية فريميا» التلفزيونية أمس الأربعاء، إن لوكاشينكو في وضع ميئوس منه، ولذلك ذهب لتقديم مزيد من التنازلات لروسيا. وأشار إلى أن «ثمن الاعتراف بسيادة روسيا على القرم بخس» مقارنة بما كان يمكن أن يحصل عليه. وخلص إلى أن «لوكاشينكو ضار أيضاً بالنسبة لروسيا. هذه لعبة تكتيكية: روسيا بحاجة إليه ما دام يسيطر على بيلاروسيا، ويقمع البيلاروسيين».

يسعى لوكاشينكو لإقناع روسيا بمواصلة المراهنة عليه

متابعة

إيران تعزز التخصيب مع استمرار مفاوضات فيينا

طهران ـ **صابر غل عنبري**
فيينا ـ **العربي الجديد**

بينما كانت اجتماعات الجولة السابعة من مفاوضات لإحياء الاتفاق النووي الإيراني في العاصمة النمساوية فيينا متواصلة أمس الأربعاء، لليوم الثالث على التوالي، كانت طهران تصعّد على الأرض، إذ قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمس الأربعاء، إنها تحققت أول من أمس الثلاثاء من أن إيران بدأت عملية تخصيب اليورانيوم بدرجة نقاء 20 في المائة بأجهزة طرد مركزي متطورة في منشأة فوردو النووية.

وتأتي هذه التطورات في خضم الجولة السابعة من مفاوضات فيينا، التي انطلقت يوم الإثنين الماضي، في اجتماع رسمي للجنة المشتركة للاتفاق النووي. وتواصلت هذه الاجتماعات أمس الأربعاء على مستوى لجان الخبراء أو لقاءات ثنائية بين رؤساء الوفود، وسط خلافات بشأن أطر المفاوضات ونقطة الانطلاقة لبحث مختلف القضايا.

وكشفت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد» عن أن «طرفاً غربياً طالب خلال اجتماع يوم الإثنين باستخلاص سريع لهذه الجولة وإتمامها»، من دون تسمية هذا الطرف، مشيرة إلى أن «واشنطن تمارس باقري كني، أمس الأربعاء، مباحثات مع نائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أنريكي مورا، قبل أن يلتقي لاحقاً رؤساء وفود الترويكا الأوروبية الثلاثة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

في الأثناء، تعصف بمفاوضات فيينا بعد استئنافها خلافات يمكن أن تفجرها إن لم تتفق الأطراف على حل لها، إذ كشفت مصادر مواكبة للمفاوضات في فيينا لـ«العربي الجديد» عن أنه «خلال هذه الجولة من المفاوضات، ثمة تعارض جاد أكثر من الدورات السابقة، في أجندة أطراف المفاوضات، رغم الأجواء الإيجابية التي خيّمت على الجلسة الافتتاحية». وأشارت إلى أن «الجانب الإيراني يصرّ على معالجة مسألة العقوبات أولاً، وتحقيق تقدم فيها، ويربط إبداء الجدية في مناقشة الموضوعات النووية بذلك». كذلك كشفت المصادر عن أنه رغم مرور أكثر من يومين على بدء المفاوضات الجديدة، «فإن التقدم خجول».

وأضافت أن «الوفد الإيراني يصرّ على تحديد أطر للمفاوضات بناء على أولوية رفع العقوبات، بينما الأطراف الغربية تتحفظ على هذا التوجه، وتريد المضي قدماً في الموضوعات بشكل متزامن»، موضحة في السياق أن «هناك تحفظات إيرانية» على مسودة الاتفاق التي تم التوصل إليها خلال الجولات السابقة، بالذات بشأن مسألة العقوبات لجهة شموليتها، فضلاً عن التي اتخذتها إيران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام 2018، والتوصّل إلى حلول بهذا الشأن وطريقة عودة إيران إلى تعهداتها النووية. ويأتي استئناف عمل هذه اللجنة بعد يوم من مباشرة لجنة العقوبات أعمالها، أول من أمس الثلاثاء، والتي ترمي لتحديد العقوبات التي يجب رفعها لإحياء الاتفاق النووي.

كذلك أجرى كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، أمس الأربعاء، مباحثات مع نائب مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أنريكي مورا، قبل أن يلتقي لاحقاً مع رؤساء وفود الترويكا الأوروبية الثلاثة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

الثقب باطري امس بروسناء وفود الترويكا الاوروبية الثلاثة (ضلاديمير سيميسك/فرانس برس)

وعلى الرغم من أن «طرفاً غربياً طالب خلال اجتماع يوم الإثنين باستخلاص سريع لهذه الجولة وإتمامها»، من دون تسمية هذا الطرف، مشيرة إلى أن «واشنطن تمارس ضغوطاً على الأطراف الأوروبية لمنع إطالة هذه الجولة من المفاوضات».

واعرب رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف، أمس الأربعاء، عن أمله في رفع العقوبات عن بلاده، من خلال «تفاوض جيد ومشرّف، واتفاق جيد وعادل»، وذلك خلال اجتماع مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وأعضاء حكومته في مقر البرلمان.

في هذه الأثناء، باشرت لجنة المسائل النووية أمس مناقشة الإجراءات النووية الواجب على الحدود الروسية الأوكرانية قد على الحدود الروسية الأوكرانية قد على الحدود الروسية الأوكرانية قد

تقرير

عادت أحزاب السلطة في الجزائر لتثبيت موقعها في المعادلة السياسية الجديدة من بوابة الانتخابات الولائية، وذلك بسبب ظروف عدة تهيأت لتجعلها تتقدم مجدداً، في تحد لتطلعات سابقة للحراك الشعبي الذي خرج في 2019 لإسقاط نظام عبد العزيز بوتفليقة

ادت المقاطعة دورا في نتائج الانتخابات الأخيرة (Getty)

أحزاب السلطة في الجزائر

عودة لمؤسسات الحكم المحلي من بوابة صندوق الاقتراع

إقصاء سياسي

يقول الباحث في علم الاجتماع السياسي دريس نوري لـ«العربي الجديد»: «نحن اليوم أمام إقصاء سياسي وليس عزوفا انتخابيا». ويوضح أنه خلال الحراك عبّر الجزائريون عن إرادة تهم في المشاركة السياسية، وقدموا طلبات تشكيل أحزاب وجمعيات، لكن السلطة رفضتها جميعا.

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

كرّست نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت يوم السبت الماضي في الجزائر، عودة لافتة لأحزاب السلطة إلى مؤسسات الحكم المحلي، بعد أشهر فقط من تصدرها أيضاً نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة (12 يونيو/ حزيران الماضي). وأثار خصوصاً استحواذ «جبهة التحرير الوطني»، التي هيمنت على الحياة السياسية في البلاد لعقود، على المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد في المجالس البلدية والولائية، وما أظهرته النتائج من تعافي حزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، تساؤلات عدة حول الظروف والسياقات السياسية التي أتاحت لهذين الحزبين العودة بهذه القوة إلى المشهد، على الرغم من أنهما كانا عرضة لرفض شعبي عارم خلال تظاهرات الحراك الشعبي وفي المجمل، فازت جبهة التحرير الوطني بـ124 بلدية باغلبية مطلقة و552 باغلبية نسبية من أصل ما مجموعه 1541 بلدية في الجزائر، فيما حصد التجمع الوطني الديمقراطي 58 باغلبية مطلقة و331 باغلبية نسبية. ثم جاءت أحزاب الحزام الحكومي: جبهة المستقبل بـ288 بلدية، وحركة البناء الوطني بفوز نسبي في 125 بلدية، وصوت الشعب الفتي بـ45 بلدية. وفاز المستقلون في 344 بلدية، في مقابل حصول قوى المعارضة، حركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية، على 148 بلدية (101 بلدية للأولى و47 للثانية). مع الإشارة الى أن عدداً من البلديات فاز فيها حزبان بالأغلبية النسبية التي يحددها القانون الانتخابي بـ35 في المائة من مجموع المقاعد، ما يتيح لهما فقط تقديم مرشح لرئاسة البلدية بعد التحالف مع باقي القوائم الأخرى.

أما بالنسبة إلى الانتخابات الولائية، ففازت جبهة التحرير الوطني بـ471 مقعداً عبر 58 ولاية، والتجمع الديمقراطي بـ366 مقعداً، وجبهة المستقبل بـ304 مقاعد، وحركة البناء الوطني بـ230 مقعداً، وصوت الشعب بـ82 مقعداً، وثلاثتهم مشاركون في الحكومة، بالإضافة إلى المستقلين الذين حصلوا على 443 مقعداً، فيما حصلت المعارضة ممثلة في حركة مجتمع السلم على 239 مقعداً والقوى الاشتراكية على 40 مقعداً.

وتظهر النتائج الأخيرة نجاح أحزاب السلطة في الجزائر في تجاوز العاصفة الشعبية المناوئة لها، منذ أن عجّت شوارع العاصمة الجزائرية وكامل مدن الجزائر بالتظاهرات قبل عامين، رفضاً للتجديد لبوتفليقة، حيث برز من ضمن مطالب الحراك حلّ «جبهة التحرير الوطني»، بل إن كتلة من قيادات «الجبهة» نفسها استقالت من الحزب وانضمت إلى صفّ المطالبين بحلّه، إضافة إلى «التجمع الوطني الديمقراطي». كما تعرّض هذان الحزبان وغيرهما من الأحزاب التي كانت تدعم سياسات الرئيس السابق للاحقة سياسية وإعلامية حادة، ما اضطر بعضها إلى غلق مقراته لفترة. لكن بعد ذلك، نجحت أحزاب السلطة في تجاوز هذه العاصفة الشعبية. وتعتبر أحزاب السلطة أن نجاحها يعود إلى قيامها بالمراجعات الضرورية لتصحيح أخطاء المرحلة السابقة، واستبعاد القيادات التي كانت مقربة من دوائر الفساد، وتشبيب القيادات المركزية والمحلية، بما يستجيب لمتطلبات المرحلة.

وفي هذا السياق، يرى المتحدث باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» صافي لعرابي أن هذه الإجراءات ساهمت في الوصول إلى هذه النتائج الانتخابية. واعتبر لعرابي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «حزبنا بطبيعة الحالة تكيف مع الواقع، وعقد مؤتمراً لتصحيح وتصويب خياراته، انبثقت عنه قيادة كانت هي نفسها تمثل المعارضة داخل الحزب للخط السابق»، وقال: «نحن نتوجه الآن إلى خط يتأسس على التوافق المسؤول وأخذ مسافة من السلطة»، مضيفاً أن «الشعب الجزائري يعرف أن حزبنا وجبهة التحرير هما صمّام أمان لاستقرار البلاد، لتمتعهما بثقافة الدولة».

وإذا استثنينا معطيات سابقة كانت تصب في صالح أحزاب السلطة، ولا يمكن أخذها في الاعتبار هذه المرة، إلى حدّ ما، بما فيها استفادة هذه الأحزاب من التزوير أو التلاعب في نتائج الانتخابات المحلية، كما كان يحدث قبل إشراف السلطة المستقلة للانتخابات على الاستحقاقات الانتخابية، فإن معطيات أخرى ربما تكون قد صبّت في صالح هذه الأحزاب وأتاحت لها الإمساك مجدداً برأس المشهد السياسي.

ومن أبرز هذه الأسباب، يمكن ذكر مقاطعة ثلثي الناخبين لصندوق الاقتراع، وهي النسبة التي لديها مواقف نقدية رافضة لأحزاب السلطة، على نحو يجعل من انخفاض نسبة التصويت، وتصويت كتلة معينة تنحاز لأسباب البحث عن امتيازات أو منافع بعدية، لأحزاب السلطة، يصب في صالح الأخيرة، فيما تخسر أحزاب المعارضة بسبب استمرار الكتلة الأكبر من الناخبين في العزوف عن التصويت.

من جهته، يعتبر المحلل السياسي ناصر حمادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «صحيح أن أحزاب السلطة تستفيد من مشهد سياسي لم يتجدد بعد، بحيث لم يفرز الحراك أطراً سياسية تتيح للشباب العمل والترشح، وهي تتصرف أيضاً بواقعية، لأن الطبيعة السياسية لا تقبل الفراغ، وإلى حد ما فقد نجحت في تجاوز أزمتها الداخلية عقب الحراك، وتحقيقها نتائج جيدة سيضمن لها مساحة تحرك أكبر في المرحلة المقبلة، ويُعقّد أكثر مساحات المعارضة».

وبغض النظر عن قواعد اللعبة السياسية التي حكمت على نتائج الانتخابات، فإن أطرافها والأقطاب السياسية التي تنافست في الانتخابات النيابية أو المحلية الأخيرة، هي نفسها التي كانت قبل الحراك الشعبي، بحيث لم تسمح السلطة لقوى سياسية ناشئة صاعدة من رحم الحراك بدخول الحقل السياسي. وظلّت السلطة ترفض اعتماد 12 حزباً سياسياً شكّلها شباب الحراك، مع منعها من النشاط ومن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، بسبب عدم الاطمئنان إليها وإلى مواقفها.

ويعرب الباحث في علم الاجتماع السياسي دريس نوري عن اعتقاده بأن نتائج هذه الانتخابات جاءت انعكاساً لحجم الغلق الذي مارسته السلطة في الحقل السياسي والإعلامي بشكل عام، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «السلطة أغلقت كل الطرق للوصول إلى السلطة المحلية، ولم تترك لمن يرغب في الترشح (وليس ممارسة السياسة) إلا أحزابها وأجهزتها الوفية التي تمارس مهمة استقطاب الزبائن وإخراج المجتمع من السياسة، وهو غلق لم يسمح إلا بمرور 35 في المائة من حجم القوة الناخبة».

نجحت أحزاب السلطة بتجاوز العاصفة الشعبية المناوئة لها

أحزاب السلطة تستفيد من مشهد سياسي لم يتجدد بعد

رصد

تحذير فلسطيني للاحتلال: استيطان مطار قلنديا خطير

حذّرت السلطة الفلسطينية من عواقب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على أراض واسعة، بينها مطار قلنديا، من أجل الاستيطان

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

رفعت السلطة الفلسطينية من تحذيرها للاحتلال الإسرائيلي، معتبرة أنّ إقامة حي استيطاني على أرض مطار قلنديا شمال القدس المحتلة يدفع بالمنطقة نحو التصعيد، وأصفة حرب الاحتلال الإسرائيلي المفتوحة على الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة «ج» بأنّها جريمة تطهير عرقي. وقال المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان أمس الأربعاء، إنّ «القرار الإسرائيلي بإقامة حي استيطاني على أرض مطار قلنديا شمال القدس خطير، ويدفع بالمنطقة نحو التصعيد، لأنّ المساس بمطار قلنديا هو مساس بأحد الرموز السيادية لدولة فلسطين، التي اعترف بها المجتمع الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012». وأضاف أبو ردينة أنّ «جميع أشكال الاستيطان الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين أمر غير شرعي وغير مقبول، والأغوار جزء لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين المحتلة، التي لن يتم التنازل عن شبر منها مهما كان الثمن». وتابع أنّ «محاولات التضليل التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية لخداع الرأي العام الدولي حول الاستيطان، بأنّه لن يتم تمرير مشاريع استيطانية كبيرة في الوقت الحالي، محاولات فاشلة لن تنطلي على أحد، لأنّ الاستيطان وسياسة الضم يجريان على قدم وساق، في تحدٍ واضح لسياسة الإدارة الأميركية التي أكدت رفضها للاستيطان، والتي يجب عليها أن تتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً من هذه الممارسات الإسرائيلية، وعدم الاكتفاء بسياسة التنديد والاستنكار».

ودانت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان، «حرب سلطات الاحتلال الإسرائيلي المفتوحة على الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة «ج»، خصوصاً في الأغوار» واعتبرتها جريمة تطهير عرقي». وبينت أنّ «استيلاء سلطات الاحتلال على أراض فلسطينية واسعة في منطقة جنوب نابلس، خاصة بلدتي قريوت والساوية، يهدف إلى تعميق الاستيطان في المنطقة، وربط البؤر الاستيطانية بعضها ببعض، ولتكريس تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة تفرق بالاستيطان على طريق ضمها لدولة الاحتلال». وهدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منشآت في عدة مناطق من الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، ونفذت اعتقالات طاولت عدداً من الفلسطينيين بالضفة والقدس، فيما اقتحم مستوطنون باحات المسجد الأقصى. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن «جرافات تابعة لبلدية الاحتلال جرفت أراضٍ في منطقة الصلعة من أراضي جبل المكبر جنوبي القدس المحتلة، فيما قامت بتصوير ميدان هناك»، كذلك هدمت عدداً من الحظائر و«البركسات» في بلدة أبو ديس جنوب شرق القدس.

وشنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة واسعة لمصادرة المعدات والآليات وصهاريج المياه والسيارات الخاصة في خربة الرأس الأحمر، وسهل البقيعة، في الأغوار الشمالية بالضفة الغربية. وقال الناشط الحقوقي عارف دراغمة، لـ«العربي الجديد» إنّ «ضباطاً من الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال أشرفوا على العملية، حيث رافقتهم جرافتان ورافعات تستخدم للمصادرة»، من جهة أخرى، عرض موقع «بديعوت أحرونوت»، أمس الأربعاء، شريط إرشاد قصيراً عممه جيش الاحتلال على جنوده في الضفة الغربية، يوضح كيفية استخدام برنامج «ذئب أزرق»، الذي كانت صحيفة «واشنطن بوست» كشفت النقاب عنه الشهر الماضي. وبين الموقع أن البرنامج يتيح لجنود الاحتلال التعرف على هوية الفلسطينيين من خلال صورهم، عبر إجراء تشبيك للصورة التي تلتقطها الكاميرات الموجودة على الحواجز العسكرية، والطرقات الرئيسية وعلى امتداد جدار الفصل، مع رقم بطاقة الهوية أو أرقام لوحة السيارة.

وبين الشريط المصور ما كانت أكدته «واشنطن بوست» بأن الاحتلال يمتلك نظام سيرة ذاتية للفلسطينيين. ويرشد شريط الفيديو الجنود إلى كيفية تحديد وربط أكبر عدد ممكن من آلاف الصور للفلسطينيين مع أصحابها، عبر اختراق واضح لخصوصية المواطن الفلسطيني. وينتهي الشريط الإرشادي القصير، بالتأكيد على أن الجيش يجري باستمرار إحصاء لعدد الصور أو «الأشخاص» الذين تمكن الجنود من تحديد هويتهم. ويحدد شريط الفيديو كيفية الربط بين وجه الفلسطيني على الحاجز وبين رقم بطاقة هويته أو بينه وبين سيارته.

ولفت موقع صحيفة «معاريف»، من جهته، إلى أن الشريط، الذي لا يتعدى طوله الزمني دقيقة واحدة، يجسد المرحلة التي قطعتها وحدات الضفة الغربية في جيش الاحتلال في العقدين الأخيرين، من خلال سيطرة الجنود على مجموعة سكانية غالبيتها غير ضالعة بأعمال «إرهابية».

كاميرا ركبها الاحتلال للتعرف على هوية الفلسطينيين في الخليل (حازم بدر/فرانس برس)

خاص

يواجه «الإطار التنسيقي للقوى السياسية» انقساماً في الآراء بين قادته، حول الخيارات المتوفرة لهم للاعتراض على نتائج الانتخابات العراقية وما إذا ينبغي التسليم بها

تباينات «الإطار التنسيقي»

انقسام حيال التسليم بنتائج الانتخابات العراقية

بغداد ـ **زيد سالم**

على خلاف ما صرحت به مفوضية الانتخابات العراقية، أكثر من مرة، خلال الأسبوعين الماضيين، بشأن حصول تغيرات وصفتها بـ«الكبيرة»، على نتائج الانتخابات البرلمانية، جراء عمليات التدقيق في الطعون المقدمة من القوى المعترضة، كشفت النتائج الرسمية النهائية، مساء الثلاثاء الماضي، عن تغييرات طفيفة لم تؤثر على ترتيب القوى الفائزة التي أفرزتها النتائج الأولية المعلنة قبل أكثر من شهر ونصف الشهر. كما أنها لم تضف للقوى المعترضة مقاعد تمنحها أفضلية بحوارات مقبلة لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. ولم تحمل النتائج النهائية تغيرات مهمة لصالح القوى الخاسرة، إذ بلغ إجمالي التغيير خمسة مقاعد فقط، انتهت بين عدة كتل. وحافظت «الكتلة الصدرية» على مركزها الأول بـ73 مقعداً. وحل تحالف «تقدم»، بزعامة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، ثانياً، بـ37 مقعداً، ثم تحالف «دولة القانون»، بزعامة نوري المالكي، بواقع 33 مقعداً. وحل رابعاً، الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، بـ31 مقعداً، فيما حصل تحالف «الفتح»، بزعامة هادي العامري، وهو الممثل لـ«الحشد الشعبي»، على 17 مقعداً فقط، بزيادة 3 مقاعد عن النتائج الأولية المعلنة سابقاً.

أما حزب «حقوق»، وهو الجناح السياسي لميليشيا «كتائب حزب الله» فلم يحصل إلا على مقعد واحد فقط. وفي جنوب العراق، حصد تحالف «امتداد» المدني تسعة مقاعد، بينما حصل المرشحون المستقلون على 39 مقعداً في عموم مدن البلاد. وحصلت حركة «إشراقة كانون» الجديدة على 6 مقاعد.

وعقب إعلان النتائج النهائية، وجه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر شكره لمفوضية الانتخابات، لكن القوى المعترضة على النتائج، والمنضوية ضمن ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية»، كررت، في بيان، أنها ترفض نتائج الانتخابات بشكل قاطع.

وحتى ظهر أمس الأربعاء، أبقت السلطات العراقية على حالة التأهب الأمني في العاصمة بغداد، بينما تواصل وحدات مدرعة من الجيش الانتشار حول المنطقة الخضراء وداخلها، مع مواصلة أنصار القوى المعترضة تحشيدهم حول المنطقة المحصنة، رافعين شعارات تهاجم رئيس مجلس المفوضية القاضي جليل عدنان، ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي والمبعوثة الأممية جينين بلاسخارت، متهمين إياهم بالتزوير.

وحول الخطوة المتوقعة للقوى الرافضة للنتائج، أقر عضو بارز في تحالف «النصر»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، أن مواقف القوى المنضوية في الإطار التنسيقي «ليست واحدة ومتباينة». وأضاف، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن قادة الكتل منقسمون حيال التسليم بنتائج الانتخابات، وكذلك الخيارات المتوفرة لهم في حال استمرار رفضهم لها. وكشف أن «المحكمة الاتحادية تلقت طعناً من تحالف الفتح بصحة الانتخابات، وطلبت عدم المصادقة عليها، لكن المحكمة لم تبت لغاية الآن بقبول الشكوى المقدمة من عدمه، وسط تسريبات عن طلب المحكمة من جهة الشكوى (الفتح) تقديم الأدلة المتوفرة لديه حيال الطعن بنزاهة الانتخابات».

واعتبر أن «التسليم بنتائج الانتخابات سينقل الأزمة من النتائج إلى تشكيل الحكومة، إذ إن الصدريين متمسكون بحقهم في تشكيل الحكومة، بينما الكتل الشيعية الأخرى، المنضوية ضمن «الإطار التنسيقي»، تذهب نحو إمكانية تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان بجمع أكثر من 80 مقعداً، عبر تحالف عدة كتل، أبرزها دولة القانون والفتح والعقد الوطني وسند وبابليون وكتل أخرى معها. لكن حالياً الأنظار تتجه نحو قبول المحكمة الطعن المقدم من عدمه».

وأعلنت مفوضية الانتخابات، أمس الأربعاء، إرسال نتائج الانتخابات إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها. ولا يوجد في القانون ما ينص على موعد زمني محدد لمصادقة المحكمة على الأسماء الفائزة بالانتخابات حتى تكون نافذة، لكن في حال المصادقة عليها، خلال الأسبوع المقبل، فإن على البرلمان الجديد الانعقاد خلال 15 يوماً من تاريخ المصادقة عليها.

وقال عضو التيار الصدري، عصام حسين، لـ«العربي الجديد»، إنه «بالنسبة إلى الكيانات السياسية التابعة للفصائل المسلحة والحشد الشعبي، فعليها أن تقبل بهذه النتيجة، والتوجه نحو خدمة العراقيين وليس شريحة القادة فقط، أو ضمان تجارتها مع جهات خارجية».

واعتبر حسين أن «المرحلة المقبلة قد تكون هي الأصعب، خصوصاً مع استمرار اعتراض قوى الإطار التنسيقي على النتائج والتشكيك بها. إلا أن لها الحق في أن تسلك الطرق القانونية للتعبير عن رفضها. وبطبيعة الحال فإن عملية تشكيل الحكومة قد تواجه العراقيل، خصوصاً مع رغبة القوى الفائزة بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية بتشكيل حكومة «أغلبية وطنية»، في حين تتمسك القوى الخاسرة بحكومات التسوية والتحاصص، من أجل ضمان وجودها السياسي والحكومي في المرحلة المقبلة».

لكن عضو حركة «حقوق»، التابعة إلى كتائب «حزب الله» عباس العرداوي أكد، لـ«العربي الجديد»، أن «الجماهير الرافضة لنتائج الانتخابات الأخيرة لن تنسحب من أماكن احتجاجها واعتصامها. وهذا الرفض الشعبي نؤمن بأنه سيغير المعادلة، ويكشف الحقائق والتزوير الذي لحق بنتائج بعض الكيانات السياسية. كما أن التوجه إلى المحكمة الاتحادية من أجل تقديم الطعون والأدلة التي تثبت التزوير والتلاعب بالأصوات بدأ بالفعل، فيما تتوجه كيانات سياسية أخرى إلى إلغاء الانتخابات عبر دعاوى قدمت إلى المحكمة الاتحادية».

بدوره، رأى المحلل السياسي أحمد النعيمي أن «نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية أثبتت إمكانية مواجهة ضغوط القوى الحليفة لإيران». وأوضح النعيمي، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك أكثر من سيناريو للمرحلة المقبلة، لكن أبرزها هو أن تقوم القوى الخاسرة بقبول النتائج، ورفع شعارها الأول أن ثقلها ليس بعدد المقاعد البرلمانية، بل على (أرض) الواقع. والثاني التوجه لتشكيل الكتلة الأكبر، وتكرار سيناريو الصراع بين إياد علاوي ونوري المالكي بانتخابات 2010، لكن هذه المرة سيكون ضد مقتدى الصدر». واعتبر أن «الفاعل الإيراني هو المؤثر، والأغلب أن تسوية ما ستتحقق بين القوى الشيعية حيال منصب رئاسة الوزراء».

بلغ إجمالي التغيير خمسة مقاعد فقط، انتهت بين عدة كتل

ترفض قوى الإطار التنسيقي سحب أنصارها من الشارع

شرق غرب

«سوء فهم» وراء اشتباكات «طالبان» والقوات الإيرانية

ذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية، أمس الأربعاء، إن اشتباكات وقعت بين عناصر من «طالبان» الأفغانية والقوات الإيرانية في ولاية نيمروز الحدودية. وأشارت إلى أن «الاشتباكات حصلت نتيجة سوء فهم بين الطرفين، بعد إطلاق قوات طالبان النار باتجاه مزارعين إيرانيين». ونقلت عن مصدر إيراني قوله إنه «لا صحة للأنباء عن سيطرة طالبان على مقرات لحرس الحدود».

(العربي الجديد)

... والحركة تطالب واشنطن بالإفراج عن أرصدة مجمدة

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التابعة إلى «طالبان» عبد القهار بلخي، في تغريدة أمس الأربعاء، أن الحركة كررت دعوتها للولايات المتحدة للإفراج عن مليارات الدولارات التي جمدتها. ودعت «طالبان»، خلال الاجتماعات التي ترأسها وزير خارجية حكومة الحركة، أمير خان متقي، مع مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى أفغانستان توم ويست، في الدوحة لمدة يومين، إلى التخلي عن القوائم السوداء.

(العربي الجديد)

السيسي يتمسك باتفاق قانوني بشأن سدّ النهضة

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز في القاهرة أمس الأربعاء، على ضرورة التوصل لاتفاق شامل وعادل بشأن سدّ النهضة الإثيوبي، وأهمية أن يدفع المجتمع الدولي بهذا الاتجاه. وأضاف أنه تم «تبادل وجهات النظر إزاء التطورات في المنطقة، وخاصة في البحر المتوسط»، مؤكداً «أهمية معالجة بؤر التوتر بالمنطقة».

(العربي الجديد)

مع الحديث اليوم عن خطة المخابرات المصرية لإخراج رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة من شركة «حديد المصريين»، واستبداله برجل الأعمال أحمد عز، تسلط «العربي الجديد» الضوء على قصة صعود هذين الرجلين وهبوطهما

عز «يرث» أبو هشيمة

قصة صعود وهبوط متكررين لرجلي أعمال من زمن نظام مبارك

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أثارت خطة المجموعة الاقتصادية داخل جهاز المخابرات العامة المصرية، المساهم الأكبر في شركة «حديد المصريين»، لإخراج رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة من الشركة التي يمتلك فيها حصة تقدر بـ18 في المائة، واستبداله برجل الأعمال أحمد عز، تساؤلات حول أسباب الإطاحة بأبو هشيمة من الشركة التي تسيطر على نسبة كبيرة من سوق الحديد والواعدة في مصر والعالم، وهو الذي كان رجل النظام المدلل لسنوات، لصالح رجل أعمال نظام مبارك، والمقرب من جمال مبارك نجل الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. علماً بأن جمال مبارك يثير هو وشقيقه علاء، حفيظة الرئيس عبد الفتاح السيسي من وقت لآخر، بسبب ظهورهما الإعلامي، فضلاً عن أن السيسي يرى فيهما منافسين محتملين لشعبيته وسلطته. في السياق، قالت مصادر في مجال الأعمال في مصر، لـ«العربي الجديد»، إن النظام الحالي «ليست لديه مشكلة مع النظام السابق ورجاله، طالما أنهم ليسوا من المرتبطين بأي صورة بجماعة الإخوان المسلمين، والدليل هو أنه أعاد لهؤلاء أموالهم ليتصرفوا فيها كما كان الوضع في السابق، وآخر القرارات في هذا الإطار، هو رفع التحفظ على أموال علاء وجمال مبارك». وأضافت المصادر، أن «النظام الحالي نصح علاء وجمال مبارك، بالابتعاد عن الساحة بعد تخوّفه من جماهيريتهما، وهو ما حدث بالفعل، إذ لم يُلاحظ أي ظهور لهما في الفترة الأخيرة». وأشارت المصادر إلى أن «النظام الحالي يسعى لاستغلال كل رجال الأعمال السابقين من رجال النظام السابق، حتى يتم إعداد رجال الأعمال التابعين له»، مؤكدة أن «صناعة مثل صناعة الحديد، يمتلك فيها أحمد عز خبرة طويلة وعلاقات جيدة بالبنوك، تؤهله للتوسع في السوق لصالح شركة النظام». وعلى الرغم من أن الصفقة لم يعلن عن إتمامها رسمياً، إلا أن شركة «حديد عز» صرحت في بيان للبورصة المصرية أخيراً، بأنه «في ما يتعلق باستثماراتها في شركات قائمة، فإنه في حال اتخاذ السلطة المختصة في الشركة وكل الأطراف ذات الصلة، قراراً بشأن أي استثمارات في شركات قائمة، فإن الشركة ستفصح عنه في حينه، وفقاً للإجراءات القانونية والقواعد ذات الصلة». وأضافت أن «هذا سيحدث بعد التقييم المالي والتدقيق القانوني اللازمين لأي استثمار جديد»، موضحة أن «الشروط الحاكمة في هذه الحالة هي جودة وحداثة الأصول والتقنيات المستخدمة في الشركة محل الاستثمار، وسلامة وكفاءة هيكلها التنظيمي، واحترافية مواردها البشرية».

وأكدت الشركة أنها «تنفذ حالياً استثماراً يوشك على الاكتمال، يستهدف زيادة طاقتها الإنتاجية من الصلب السائل، بما يضمن استمرار إنتاج وتصدير الصلب المسطح»، وهو ما يؤكد أنباء استحواذها على حصة أبو هشيمة في شركة «حديد المصريين» المملوكة للمخابرات العامة. فمن أين بدأت القصة؟

لم يكن بتخيل الشاب أحمد أبو هشيمة، ابن ضابط الشرطة اللواء حمدي أبو هشيمة، وتاجر حديد الخردة السابق، أن يصبح بين ليلة وضحاها رجل الإعلام والصناعة الأول في مصر، مثله مثل الشاب أحمد عز الذي يهدف إلى ضخّ الحياة في الاقتصاد السوري المتهالك، بالتزامن مع محاولات إعادة النظام إلى جامعة الدول العربية.

واعلن وزير الصناعة والتجارة والتموين، رئيس الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة عن الجانب الأردني، يوسف الشمالي، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رئيس الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة عن الجانب السوري، محمد سامر الخليل، إعادة افتتاح المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة، وانطلاق الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية فيها اعتباراً من يوم أمس. وبحسب بيان مشترك صادر عن الجانبين، نقلته وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، فإن افتتاح المنطقة الحرة «يهدف إلى تحقيق الغاية المرجوة من تأسيس المنطقة في تنشيط الحركة التجارية، وجذب الاستثمارات، وتنشيط قطاع الخدمات». وكان الجانب الأردني والنظام السوري قد أعادا فتح المعبر الرئيسي بين البلدين، وهو معبر نصيب من الجانب السوري، ومعبر جابر من طرف الأردني، وذلك في أواخر عام 2018 بعد إمبراطورية «أل قوطة» وورث تجارتهم، بعد جولة في المحاكم مع العائلة في عام 2006، انتهت بتطليقه لابنتهم.

أصبح أبو هشيمة فجأة بسيطر على ما يقرب من 7 في المائة من سوق الحديد، حيث اقتحم مجال التصنيع قبيل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، وغيرها، ومع وصول جماعة الإخوان إلى الحكم بانتخابات أجريت في عام 2012، أخذ أبو هشيمة في التقرب من الجماعة، فانضم لجمعية «أبدا» التي أسسها رجل الأعمال البارز بجماعة الإخوان حسن مالك. وتؤكد مصادر أن أبو هشيمة عقد صفقة تجارية مع عضو مكتب إرشاد الجماعة الأقوى آنذاك، خيرت الشاطر، لكي يفتح له باب صناعة الحديد في مقابل تقديم الدعم السياسي للإخوان.

وبالفعل، أصبح أبو هشيمة من المرضي عنهم في مصر، حتى زوجة من الفنانة اللبنانية هيفاء وهبي في إبريل/نيسان من عام 2009، وهو ما حدث بالتزامن مع تأسيس شركة «حديد المصريين» بعد اندلاع ثورة 25 يناير، انقلبت الآية مع انهيار نظام مبارك وحزبه «الوطني» الذي كان أحمد عز أحد رجاله الأقوياء، والذي دخل السجن واضطر للتخلي عن إدارة شركاته، فأفسح المجال لأبو هشيمة، وأخذ يصعد هذا الأخير في علم الحديد والإسمنت وكذلك الإعلام.

بسبب ديون للبنوك التي أخذت تلاحق آل قوطة. وفي هذه الأثناء، أخذ نجم أبو هشيمة يلمع في تجارة الحديد، بمساعدة ابنه اللواء حمدي أبو هشيمة. ويقال إن أبو هشيمة الشاب ساعد في القضاء على رجل أعمال «وطنيا» ومع انتهاء فترة حكم المجلس العسكري، والتي سقط خلالها الكثير من الضحايا من الشباب الثوري، ولا سيما في أحداث محمد محمود (نوفمبر/تشرين الثاني 2011)، ومسيرية (أكتوبر/تشرين الأول 2011) وغيرها، ومع وصول جماعة الإخوان إلى الحكم بانتخابات أجريت في عام 2012، أخذ أبو هشيمة في التقرب من الجماعة، فانضم لجمعية «أبدا» التي أسسها رجل الأعمال البارز بجماعة الإخوان حسن مالك. وتؤكد مصادر أن أبو هشيمة عقد صفقة تجارية مع عضو مكتب إرشاد الجماعة الأقوى آنذاك، خيرت الشاطر، لكي يفتح له باب صناعة الحديد في مقابل تقديم الدعم السياسي للإخوان.

وبالفعل، أصبح أبو هشيمة من المرضي عنهم في مصر، حتى زوجة من الفنانة اللبنانية هيفاء وهبي في إبريل/نيسان من عام 2009، وهو ما حدث بالتزامن مع تأسيس شركة «حديد المصريين» بعد اندلاع ثورة 25 يناير، انقلبت الآية مع انهيار نظام مبارك وحزبه «الوطني» الذي كان أحمد عز أحد رجاله الأقوياء، والذي دخل السجن واضطر للتخلي عن إدارة شركاته، فأفسح المجال لأبو هشيمة، وأخذ يصعد هذا الأخير في علم الحديد والإسمنت وكذلك الإعلام.

بعد الثورة مباشرة، سارع أبو هشيمة إلى عرض خدماته على المجلس العسكري الحاكم آنذاك، وبعد أن كان لا يجد لنفسه مكاناً إبان حكم مبارك، حيث كان عز مسيطراً، راح يقدم خدماته للمجلس العسكري، باعتباره إمبراطورية «أل قوطة» وورث تجارتهم، بعد جولة في المحاكم مع العائلة في عام 2006، انتهت بتطليقه لابنتهم.

أصبح أبو هشيمة فجأة بسيطر على ما يقرب من 7 في المائة من سوق الحديد، حيث اقتحم مجال التصنيع قبيل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، وغيرها، ومع وصول جماعة الإخوان إلى الحكم بانتخابات أجريت في عام 2012، أخذ أبو هشيمة في التقرب من الجماعة، فانضم لجمعية «أبدا» التي أسسها رجل الأعمال البارز بجماعة الإخوان حسن مالك. وتؤكد مصادر أن أبو هشيمة عقد صفقة تجارية مع عضو مكتب إرشاد الجماعة الأقوى آنذاك، خيرت الشاطر، لكي يفتح له باب صناعة الحديد في مقابل تقديم الدعم السياسي للإخوان.

وبالفعل، أصبح أبو هشيمة من المرضي عنهم في مصر، حتى زوجة من الفنانة اللبنانية هيفاء وهبي في إبريل/نيسان من عام 2009، وهو ما حدث بالتزامن مع تأسيس شركة «حديد المصريين» بعد اندلاع ثورة 25 يناير، انقلبت الآية مع انهيار نظام مبارك وحزبه «الوطني» الذي كان أحمد عز أحد رجاله الأقوياء، والذي دخل السجن واضطر للتخلي عن إدارة شركاته، فأفسح المجال لأبو هشيمة، وأخذ يصعد هذا الأخير في علم الحديد والإسمنت وكذلك الإعلام.

بعد الثورة مباشرة، سارع أبو هشيمة إلى عرض خدماته على المجلس العسكري الحاكم آنذاك، وبعد أن كان لا يجد لنفسه مكاناً إبان حكم مبارك، حيث كان عز مسيطراً، راح يقدم خدماته للمجلس العسكري، باعتباره

> تتشابه قصتا صعود أبو هشيمة وعز في عالم السياسة والأعمال
>
> أثبت أبو هشيمة ولاءه لنظام عبد الفتاح السيسي بطرق عدة

بدا عز أخيرا قصة صعود جديدة على حساب أبو هشيمة (حسن محمد/فرانس برس)

الأعمال سليمان عامر ومحمد الأمين. ظل أبو هشيمة يعمل في كنف جماعة الإخوان المسلمين وحكومتها، بينما يقبع أحمد عز خلف أسوار السجن، في انتظار لحظة خروجه، حتى حدث انقلاب الثلاثين من يونيو/حزيران 2013، فوجدت الأجهزة الأمنية أبو هشيمة الذي اتهمه خصومه بأنه الموالي لجماعة الإخوان على رأس أكبر مؤسسة إعلامية، وصاحب أكبر شركة لصناعة الحديد. وعندها أدرك أبو هشيمة أن مركب الجماعة قد غرق، فسارع للقفز منه، وراح يقدم أوراق اعتماده للنظام الجديد، بأن وضع أمام الأجهزة جميع حسابات وأموال الشركة. ويحسب مصادر من داخل شركة «حديد المصريين»، فقد سيطرت الأجهزة الأمنية على الشركة بشكل تام. وعينت رجل أعمال نظام حكم الإخوان المسلمين، حتى أنه كان يسافر مع الرئيس الراحل محمد مرسي في جولاته الخارجية الاقتصادية.

في الرابع عشر من يناير 2013، اشترى كل من رجلي الأعمال علاء الككحي، رئيس مجلس إدارة شركة «ميدبا لاين»، وأحمد أبو هشيمة، رئيس مجلس إدارة شركة «حديد المصريين»، أسهم جريدة «اليوم السابع»، التي تأسست عام 2009 بأموال رجل الأعمال ممدوح إسماعيل، صاحب عبّارة السلام الشهيرة التي غرقت في البحر الأحمر في فبراير/شباط عام 2006، ولكنه كان متخفياً وراء أشرف الشريف نجل وزير إعلام مبارك السابق، صفوت الشريف، واللذين انسحبا من الجريدة بعد الثورة لصالح رجلي تمويل حزب «مستقبل وطن» الذي أسسته المخابرات الحربية، وبذلك أصبح أبو هشيمة أحد المقربين بشدة من السيسي.

بدا أبو هشيمة بعد ذلك في بناء «إمبراطورية إعلامية» تقوم فقط على تمجيد النظام الجديد وتبشر به، ثم بعدها دخل في صناعة السينما من خلال شركة «إعلام المصريين».

وتقول مصادر لـ«العربي الجديد» إن «أبو هشيمة اتهم من أجهزة أمنية بأنه أصابته لوثة الشهرة والظهور الإعلامي، فسخّر المؤسسة الإعلامية التي يديرها لإرضاء هوسه بالشهرة، وأخذ ينفق الأموال التي دخلت هذه المؤسسة بعد الانقلاب عن طريق الإمارات، بلا حساب، حتى وصل إلى مرحلة أنّ الأجهزة الأمنية أصبحت غير مقتنعة به لإدارة الشركة، وترى أنه تسبب في خسائر كبرى، في إطار ما كان يسمى بخطة تطوير إعلام المصريين، فأزاحته عن منصبه، وأسندت رئاسة مجلس إدارة الشركة إلى وزيرة الاستثمار السابقة داليا خورشيد».

وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2017، أسست المخابرات العامة شركة «إيغل كابيتال» للاستثمارات المالية، برئاسة الوزيرة السابقة داليا خورشيد، وأعلن عن استحواذ الشركة على حصة رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة في مجموعة «إعلام المصريين»، المالكة لقنوات «ON». وأخيراً لم يتبقَ لأبو هشيمة سوى حصة 18 في المائة من شركة «حديد المصريين»، والتي من المنتظر أن تنتقل لأحد عز، ومنصب نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، وعضوية مجلس الشيوخ.

تقرير

تعويم عربي إضافي للنظام السوري

امين العاصي

تواصل الحكومة الأردنية تعزيز تقاربها مع النظام السوري، وتحديداً من البوابة الاقتصادية، في سياق مبادرات معلنة من عمّان لتعويم هذا النظام. وتأتي خطوة إعادة افتتاح المنطقة الحرة بين سورية والأردن، أمس الأربعاء، لتستكمل هذا المسار الذي يهدف إلى ضخّ الحياة في الاقتصاد السوري المتهالك، بالتزامن مع محاولات إعادة النظام إلى جامعة الدول العربية.

واعلن وزير الصناعة والتجارة والتموين، رئيس الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة عن الجانب الأردني، يوسف الشمالي، ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، رئيس الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة عن الجانب السوري، محمد سامر الخليل، إعادة افتتاح المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة، وانطلاق الأعمال والأنشطة التجارية والاقتصادية فيها اعتباراً من يوم أمس. وبحسب بيان مشترك صادر عن الجانبين، نقلته وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، فإن افتتاح المنطقة الحرة «يهدف إلى تحقيق الغاية المرجوة من تأسيس المنطقة في تنشيط الحركة التجارية، وجذب الاستثمارات، وتنشيط قطاع الخدمات». وكان الجانب الأردني والنظام السوري قد أعادا فتح المعبر الرئيسي بين البلدين، وهو معبر نصيب من الجانب السوري، ومعبر جابر من طرف الأردني، وذلك في أواخر عام 2018 بعد إغلاق استمر سنوات عدة. وتعليقاً على إعادة افتتاح المنطقة الحرة بين البلدين، رأى الباحث الاقتصادي في مركز «جسور» للدراسات، خالد تركاوي، أن المنطقة الحرة بين الأردن وسورية «يُفترض أن تسهّل عمليات البيع والشراء بين البلدين، لكن الصناعة تراجعت كثيراً في سورية منذ عام 2011 وحتى اليوم، ومن ثم لا أجد لدى الجانب السوري ما يقدمه في هذا المجال». وبيّن تركاوي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المنطقة الحرة «يمكن أن تشكل البضائع الأردنية فيها فرصة جيدة للسوريين القادرين على الشراء، حيث بإمكانهم الحصول على كل شيء هناك». لافتاً إلى أن التبادل التجاري بين البلدين «لا يزال في حدوده الدنيا إذا استثنينا حركة الترانزيت». وأضاف تركاوي أن «الأردن يعمل على أي خطوة تحقق مصالحه مع الجانب السوري، ولكن نحن نتحدث عن بلدين بإمكانات محدودة».

وفي السياق ذاته، أوضح الباحث الاقتصادي سمير الطويل، أن «العلاقات الاقتصادية بين النظام السوري والأردن لم تتوقف خلال سنوات الثورة السورية، على الرغم من تراجعها بعض الشيء خلال السنوات الأولى من الثورة»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأردن «يعتمد إلى حد بعيد على المياه والزراعة السورية، إضافة إلى تجارة الترانزيت».

واعتبر الباحث الاقتصادي أن النظام السوري «يريد إزالة العوائق بينه وبين الأردن، لأنه مستفيد من عودة العلاقة الاقتصادية على كل الصعد وخصوصاً على صعيد الكهرباء والغاز»، مشدداً على أن «الأردن هو المتنفس الرئيسي للنظام بعد فقدانه المعابر مع تركيا، وإلى حد بعيد مع العراق».

وكان العام الحالي قد شهد تقارباً كبيراً بين الحكومة الأردنية والنظام السوري المعزول عربياً ودولياً منذ بداية عام 2012، بعد رفضه التجاوب مع مبادرات عديدة عربية وغير عربية لتطويق ما كان يجري في البلاد، إثر اندلاع الثورة السورية، والذي اتسع نطاقه بعد ذلك، حيث شنّ النظام حرب إبادة على السوريين. وكان الأردن قدم أواخر سبتمبر/أيلول الماضي ما سمّي بـ«اللاورقة» إلى الدول المعنية في الملف السوري، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة، تضمنت العديد من المقترحات لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية بعدما بات «تغيير النظام هدفاً غير فعلي». وقدّمت «اللاورقة»، نهجاً جديداً للحل في سورية، يستهدف «تغيير سلوك النظام تدريجياً مقابل الحوافز التي سيتم تحديدها بعناية لإفادة الشعب السوري وتمكين بيئة مواتية للعودة الطوعية للنازحين واللاجئين».

> محاولات لإعادة النظام إلى جامعة الدول العربية

أعيد افتتاح معبر نصيب الحدودي رسميا في 2018 (Getty)

وتناول رئيس النظام السوري بشار الأسد في اتصال هاتفي مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي، العلاقات بين الجانبين، وهو ما عَدّ خطوة متقدمة باتجاه التطبيع بين النظام والأردن. وقال الجانبان آنذاك في ستبمبر الاتفاق على نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر «الخط العربي» الذي يعبر الأردن وسورية، حيث يسعى النظام إلى انتشال اقتصاده من أزمات أوصلته إلى حدود الشلل التام.

وتأتي إعادة افتتاح المنطقة الحرّة السورية الأردنية المشتركة، في خضم جهود تبذل من دول عربية عدة، لدعوة النظام السوري إلى القمة العربية في الربع الأول من العام المقبل، والمرتقبة في العاصمة الجزائرية الجزائر. وأكد وزير الخارجية والمغتربين في حكومة النظام، فيصل المقداد، في تصريحات تلفزيونية له أول من أمس الثلاثاء، أن «هناك تحركات عربية باتجاه النظام»، مضيفاً أن «هناك تصريحات عدة تصدر من خارج دمشق، تطلب العودة إلى الجامعة العربية».

رصد

امتصاص غضب السودانيين أم شعور بالعزلة؟

حمدوك يلوّح بالاستقالة

> يحاول رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك التحرر من قبضة العسكر، بقرارات جديدة، مع تسريبات حول إمكانية استقالته

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بدأ رئيس الوزراء السوداني، عبدالله حمدوك، في إصدار إشارات عدة تهدف لمحاولة امتصاص غضب الشارع، ولإيحاء بتفرده واستقلاليته عن قرارات العسكر، بعدما عاد إلى السلطة أخيراً بموجب اتفاق سياسي معهم، إثر الانقلاب العسكري الذي قاده في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، وأعلن الإطاحة بمجلس الوزراء الشريك المدني في السلطة الانتقالية. وفيما بات حمدوك يوصف بـ«رئيس وزراء الانقلاب»، من قبل القوى الرافضة للانقلاب، وعلى رأسها قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة التي تواصل حراكها ضد العسكر، وتتحضر لمليونية جديدة الإثنين المقبل، أصدر رئيس الوزراء أمس الأربعاء، قراراً بتعيين 20 وكيلاً للوزارات، بدلاً من آخرين كان عيّنهم البرهان بُعيد انقلابه، فيما أكد مصدر مقرب منه بحسب ما نقلت عنه وكالة «رويترز» أنه لن يبقى في منصبه إلا بتطبيق الاتفاق السياسي مع الجيش، وبالتوافق بين القوى السياسية.

وكان حمدوك قد أعلن عزمه بعد عودته إلى منصبه، إثر الاتفاق السياسي الموقع في 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، مراجعة وتقييم القرارات الصادرة عقب الانقلاب بواسطة البرهان. ومن أبرز من شملتهم قرارات تعيينات حمدوك الجديدة، أمس، عبد الله عمر بشير، الذي عيّن وكيلاً للخارجية، وغانم الطيب وكيلاً لوزارة العدل، وأبو بكر البشرى للزراعة، وضو البيت عثمان، للري والموارد المائية.

في غضون ذلك، أكد مصدر مقرب من رئيس الوزراء السوداني، أمس، أن الأخير لن يبقى في منصبه إلا بتطبيق الاتفاق السياسي مع الجيش، والذي عاد بموجبه لرئاسة الوزراء، وبالتوافق بين القوى السياسية. وقضى الاتفاق بتشكيل حكومة كفاءات بعيداً عن «تحالف الحرية والتغيير»، مع الإبقاء على العديد من الإجراءات التي اتخذها الانقلاب، ونصوص أخرى تتعلق بالتحقيق في مقتل المتظاهرين وتعديل الوثيقة الدستورية وإكمال مؤسسات هياكل السلطة الانتقالية.

ومنذ عودته للمنصب، قدم حمدوك سلسلة من الشروحات لأسباب اتفاقه مع الانقلاب، من بينها حقن دماء السودانيين، لكنه مذ ذاك يعيش عزلة سياسية تامة تجعل احتمال استقالته وارداً جداً. ويأتي ذلك خصوصاً لأن مبرراته لم تجد آذاناً صاغية وسط الشارع، ومع استمرار سقوط ضحايا بنيران الجيش والأمن ولجوئهما إلى العنف المفرط بحق المتظاهرين الرافضين للانقلاب، كما فقد حمدوك حاضنته السياسية المتمثلة في تحالف قوى الحرية والتغيير، والتي رفضت الاعتراف بشرعيته المستمدة من قرارات البرهان. وتسبب المعسكر الانقلابي في تعثر مشاورات تشكيل حكومة الكفاءات، لإصرار حركات مسلحة على الاحتفاظ بنسبتها في مجلس الوزراء، ونتيجة لهذه المعطيات، فقد أكدت مصادر «العربي الجديد» أن رئيس الوزراء السوداني يشعر بخيبة أمل كبيرة من العزلة السياسية ومن تصاعد الغضب الشعبي عليه، ومن الاستخدام المفرط للقوة مع المتظاهرين وسقوط مصابين، وكذلك من الضغوط عليه من قادة الانقلاب وحواضنه السياسية، ومن بعض أحزاب «الحرية والتغيير» مثل حزب الأمة القومي، الذي دفعه للتوقيع على الاتفاق، ومن ثم تخلى عنه وتركه وحيداً. ولفتت المصادر إلى أن كل ذلك قد يدفع حمدوك لتقديم استقالته والانسحاب من المشهد كلياً، لا سيما أنه لوح بذلك في حواراته الصحافية التي أجراها في أكثر من مناسبة خلال الأيام الماضية.

وتعليقاً على ذلك، رأى المحلل السياسي عباس محمد إبراهيم في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ترجيح حمدوك شخصياً لخيار الاستقالة متوقع، خصوصاً بعد ظهوره المهزوز والضعيف بعد توقيعه على الاتفاق مع الانقلابيين. لكنه اعتبر أن المجموعة التي تقف خلف حمدوك ربما تقف سداً منيعاً أمام ذلك الخيار، لأن «هذه المجموعة تسعى جاهدة لإضعاف الشارع، وتقسيم قوى إعلان الحرية والتغيير، وخلق حاضنة سياسية بديلة»، بحسب قوله. وقال إبراهيم إن المجموعة تضم موظفين في مكتب حمدوك، ورجال أعمال، وشخصيات سياسية أبعدت عن أحزابها، وأخرى لا تزال تنشط سياسياً، وخلفها بقف ثقل دولي وإقليمي، مشيراً إلى أن المجموعة مؤثرة جداً ومتحكمة، ولن تسمح لحمدوك بالتنحي من جهته، لم يستبعد جعفر خضر، الناشط في الحراك الثوري، وعضو مبادرة كان أطلقها حمدوك لتوحيد قوى الثورة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إقدام الأخير على الاستقالة، خصوصاً أن الجميع لم يكن يتوقع انضمامه لمعسكر الانقلابيين. ميدانياً، أعلنت لجان المقاومة أمس، يوم 6 ديسمبر/كانون الأول الحالي موعداً لمليونية جديدة مناهضة للانقلاب ولتسوية حمدوك والبرهان، على أن يستمر التصعيد حتى 19 ديسمبر المقرر أن يكون حاسماً، حيث يصادف مرور 3 سنوات على اندلاع شرارة الثورة السودانية. وأعلنت لجنة أطباء السودان، أن عدد إصابات تظاهرات أول من أمس في الخرطوم (المليونية السابعة منذ الانقلاب) بلغت 98 إصابة، فيما أكدت قوى الحرية والتغيير أن المقاومة الشعبية تمضي بثبات «لإزالة السلطة الانقلابية».

> أصدر حمدوك أمس قراراً بتعيين 20 وكيلاً للوزارات
>
> تعتبر لجان المقاومة أن 19 ديسمبر الحالي سيكون حاسما

أعلنت لجان المقاومة الأثنين المقبل موعدا لمليونية جديدة (Getty)

متابعة

لبنان: تعطيل الحكومة متواصل

بيروت ـ **رينا الجمّال**

قال رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، للصحافيين، بعد لقائه الرئيس ميشال عون أمس الأربعاء، في قصر بعبدا الرئاسي، إن «الحكومة ماشية (أعمالها تسير) لكن مجلس الوزراء مش ماشي (أعماله لا تسير)»، وذلك بعد ما يقارب شهرين من تعطيل جلسات مجلس الوزراء.

وأشار مصدر مقرب من ميقاتي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «رئيس الوزراء التقى عون الذي عاد مساء الثلاثاء من قطر، وتم بحث مختلف الملفات السياسية والمعيشية والاقتصادية، ولكن اللقاء لم يخرج بأي حسم بعد على صعيد استئناف جلسات مجلس الوزراء». وشدد المصدر على أن «ميقاتي لم يتوقف عن العمل رغم عدم اجتماع المجلس، ولكن هناك قرارات تستلزم اجتماع مجلس الوزراء». كما أعلن ميقاتي خلال رعايته إطلاق منصة دعم البطاقة التموينية، في السرايا الحكومية في بيروت أمس، أنه يتريث مجدداً في الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء «على أمل أن يقتنع الجميع بأهمية المجلس عن كل ما لا شأن له به، خصوصاً وأننا كنا توافقنا على أن القضاء مستقل، وأن أي إشكالية تحلّ في القضاء من دون أي تدخل سياسي»، وذلك في إشارة إلى تعطيل «حزب الله» وبعض حلفائه لجلسات الحكومة، مطالبين بإقالة المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت طارق البيطار.

قال ميقاتي إنه يتريث في الدعوة لعقد جلسة حكومية (حسين بيضون)

الحدث

هجوم للشرعية شرقي شبوة

التحالف يجدّد غاراته في صنعاء

عدن، طهران ـ **العربي الجديد**

جدّدت مقاتلات التحالف العربي الذي تقوده السعودية، ظهر أمس الأربعاء، غاراتها الجوية على مواقع عسكرية تابعة لجماعة الحوثيين في العاصمة اليمنية صنعاء، فيما بدأت القوات الحكومية عملية عسكرية شرقي محافظة شبوة النفطية.

وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن غارة جوية استهدفت مقر الفرقة الأولى مدرع سابقاً في مديرية معين المحاذية لمعسكر سلاح الصيانة، وسُمع دوي انفجار عنيف وشوهد تصاعد لأعمدة الدخان. ولا تُعرف طبيعة الهدف الذي تم استهدافه من قبل التحالف في منتصف النهار، حيث جرت العادة أن يشنّ الطيران كافة عملياته الأخيرة على مواقع عسكرية للحوثيين في وقت متأخر من الليل.

وجاءت الغارة الجديدة بعد ساعات من 6 ضربات شنها الطيران، فجر أمس، على مواقع للحوثيين في قاعدة الديلمي ومطار صنعاء الدولي، وفقاً لوسائل إعلام حوثية، وذلك رداً على إطلاق مسيّرة، قال التحالف إنه أسقطها في أجواء محافظة عمران، قبل وصولها إلى العمق السعودي.

في غضون ذلك، نفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، صحة الأنباء عن استهداف التحالف العربي «مقراً سرّياً» للحرس الثوري الإيراني في صنعاء و«وجود أي علاقة عسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع اليمن». ووصف خطيب زادة في بيان صحافي، هذا الأنباء بأنها «مزاعم باطلة». وكانت وسائل إعلام سعودية نقلت عن التحالف أول من أمس الثلاثاء، إعلانه شن ضربات جوية على أهداف عسكرية للحوثيين في صنعاء، من بينها «موقع سري» تابع للحرس الثوري الإيراني.

من جهة أخرى، أعلن التحالف، أمس الأربعاء، مقتل 120 عنصراً من الحوثيين وتدمير منظومتي دفاع جوي للجماعة بمحافظة مأرب وسط البلاد، خلال الساعات الـ24 الماضية. وقال التحالف في بيان إنه «تم تنفيذ 23 استهدافاً ضد الميليشيات الحوثية في مأرب خلال الـ24 ساعة الماضية».

من جانبه، قال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع، في بيان، إن «الدفاعات الجوية للجماعة تمكنت اليوم (أمس) من إسقاط طائرة استطلاع تابعة لسلاح الجو السعودي في أجواء منطقة العشية بين محافظتي صعدة وعمران شمالي اليمن».

من جهتها، بدأت قوات الجيش اليمني عملية عسكرية في مديرية عسيلان شرقي شبوة، وذلك في إطار تصعيد عسكري ضد الحوثيين في مأرب والساحل الغربي. وقال مصدر عسكري لـ«العربي الجديد»، إن العملية تهدف إلى فصل مديرية عسيلان عن مديرية حريب في مأرب، بهدف قطع إمدادات جماعة الحوثيين، وتضييق الخناق عليها.

شرق غرب

دعم صيني لحكومة أبي أحمد

أكد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي (الصورة)، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الإثيوبي، دمقي مكونن، في أديس أبابا أمس الأربعاء، وقوف الصين ضد أي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا، قائلاً إن زيارته تظهر ثقة الصين بإثيوبيا، ودعمها لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد. ميدانياً، استعادت القوات الموالية للحكومة، السيطرة أمس على مدينة شيواروبت في إقليم أمهرة التي تبعد قرابة 220 كيلومتراً عن أديس أبابا، وفق ما أعلن مكتب الاتصال الحكومي، الذي أكد كذلك السيطرة على ثماني بلدات وقرى أخرى في أمهرة.

(العربي الجديد)

سورية: تظاهرة تطالب بالخبز في مناطق «قسد»

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، إن المئات من سكان قرى وبلدات منطقة الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي، شرقي سورية، الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، تظاهروا في بلدة الحريجية أمس، وقطعوا الطرقات احتجاجاً على فقدان مادتي الخبز والطحين وغلاء أسعارهما. إلى ذلك، قالت مصادر لـ«العربي الجديد» إن الإدارة الذاتية التابعة لـ«قسد» أصدرت أمس قراراً جديداً يقضي برفع سعر كيلو الخبز من 250 ليرة إلى 300 ليرة سورية.

(العربي الجديد)

أميركا تطالب بعدم السماح بتهديد الانتخابات الليبية

طالبت الولايات المتحدة، أمس الأربعاء، بعدم السماح للمجموعات المسلحة بتهديد الانتخابات الليبية المزمع إجراؤها في 24 ديسمبر/كانون الأول الحالي. ودعا السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، في بيان نشرته سفارة بلاده عبر «تويتر»، «جميع الأطراف إلى التهدئة وتخفيف التوترات واحترام العمليات الانتخابية القانونية والإدارية الجارية».

(الأناضول)

... وعودة الدبيبة إلى قائمة المرشحين للرئاسة

قضت محكمة استئناف طرابلس، أمس الأربعاء، برفض طعن مقدم ضد ترشح رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، لانتخابات الرئاسة في ليبيا. وأكد محامي الدبيبة، عبد الرؤوف قنبيج، لـ«العربي الجديد»، قبول محكمة طرابلس، استئناف موكله ضد حكم لجنة الطعون باستبعاد اسمه من قائمة المترشحين، وقرارها بإعادته إلى القائمة، موضحاً أن حكم المحكمة نهائي وغير قابل للطعن.

(العربي الجديد)

أوستن في كوريا الجنوبية

وصل وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، إلى كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، لإجراء محادثات أمنية سنوية يتوقع أن تعزز التحالف العسكري القائم بين البلدين منذ عقود لمواجهة التهديدات النووية الكورية الشمالية والتحديات المتزايدة من الصين. وكتب أوستن على «تويتر» عقب وصوله أن التحالف بين واشنطن وسيول «هو العمود الفقري للسلام والأمن في هذه المنطقة».

(أسوشييتد برس)

تصاعد العنف شرقاً يستنفر الصين وأوغندا

تدخل عسكري في الكونغو الديمقراطية

بعدما تصاعدت وتيرة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المرتبطة بـ«داعش»، دخلت القوات الأوغندية شرق الكونغو الديمقراطية لمحاربة هذه المجموعات

دخل الجيش الأوغندي أخيراً، على خطّ العنف المتفاقم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسط أفريقيا، وتحديداً في شرقها، الحدودي مع أوغندا ورواندا وتنزانيا، بعد تصاعد الاعتداءات على أراضي هذا البلد، من قبل الجماعات المسلحة التي تتخذ من شرق الكونغو الديمقراطية مقراً لها. وعلى الرغم من إعلان تنظيم «داعش» (ولاية وسط أفريقيا)، مسؤوليته عن اعتداءين وقعا في شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين، في أوغندا، بعدما كانت مليشيات «القوات الديمقراطية المتحالفة»، الناشطة في شرق الكونغو الديمقراطية، قد أكدت ولاءها له في 2019، إلا أن العنف المتصاعد في المنطقة يرتبط بجملة عوامل، أبرزها تطوير الجماعات المسلحة في المنطقة لأدواتها القتالية، وحركة انتقال مصادر تمويلها، وانضمام مقاتلين جدد إليها. ويأتي ذلك خصوصاً مع تفشي الفساد في دول منطقة البحيرات الكبرى، والصراعات الإثنية، وتراجع الاهتمام الأميركي خلال السنوات الأخيرة بالمنطقة، وهو ما قد تبدله واشنطن بعد تصنيفها لـ«القوات الديمقراطية المتحالفة» جماعة إرهابية أخيراً.

واستنفرت الأحداث الأخيرة أيضاً الصين، التي لها مصالح استثمارية كبيرة في الكونغو الديمقراطية الغنية بالمعادن، ومنها عقود ضخمة وقعت في عهد الرئيس السابق جوزيف كابيلا. وبعد تعرض مواطنين صينيين لعمليات اختطاف وهجمات في مقاطعات جنوب وشمال كيفو وإيتوري شرق البلاد، متكررة خلال الشهر الماضي، حثّت الصين، عبر سفارتها في كينشاسا، أمس الأربعاء، مواطنيها على مغادرة هذه المناطق، بالإضافة إلى مقاطعات بونيا ودجوغو وبيني وروتشورو وفيزي وأوفيرا وموينغا، وذلك إلى مناطق أكثر أماناً في الكونغو الديمقراطية. وقالت السفارة: «نطلب من جميع المواطنين الصينيين والشركات ذات الاستثمار الصيني في الكونغو إيلاء اهتمام وثيق للظروف المحلية، وزيادة الوعي بالسلامة والاستعداد للطوارئ، وتجنب السفر الخارجي غير الضروري». وكانت السفارة الصينية قد ذكرت الشهر الماضي أن 5 مواطنين صينيين اختطفوا خلال عملية تعدين في جنوب كيفو.

وعلى الرغم من عدم إعلان كينشاسا وكمبالا بعد رسمياً عن انطلاق الحملة البرّية المشتركة لمحاربة المجموعات المسلحة الناشطة في شرق الكونغو الديمقراطية تحت مسمى «القوات الديمقراطية المتحالفة»، إلا أن الجنود الأوغنديين قد بدأوا فعلاً خلال اليومين الماضيين بدخول أراضي الدولة المجاورة، فيما نفّذ الجيش الأوغندي ضربات جوية في شرق الكونغو الديمقراطية.

وأكدت مصادر عدة لـ«فرانس برس»، دخول القوات الأوغندية الأراضي الكونغولية، وأظهرت تسجيلات فيديو التقطها شهود عند الحدود الشرقية للكونغو الديمقراطية وتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، قوات مسلّحة بالزي العسكري المهور بالعلم الأوغندي، تتقدم سيراً تحت أنظار أبناء المنطقة. وأكد مصدر في الأمم المتحدة للوكالة أن «طلائع القوات الأوغندية دخلت الكونغو الديمقراطية» عند معبر نوبيلي الحدودي في ولاية شمال كيفو، مشيراً إلى توجه الجنود إلى منطقة كامانغو التي تبعد 8 كيلومترات عن الحدود. وقال مصدر دبلوماسي أوروبي: «لقد أبلغنا عبر قنواتنا التقليدية أن الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي قد سمح للجيش الأوغندي بدخول البلاد، لمطاردة المسلحين».

من جهتها، تطرقت المتحدثة باسم الجيش الأوغندي، فلافيا بييكواسو، إلى مجريات الحملة الجوية فقط، حيث أعلنت أول من أمس الثلاثاء أن «الأهداف ضربت بدقة» في قصف وقع اليوم ذاته، وأكدت أن «العمليات ضد الإرهابيين ستتواصل، حيث يجري البحث عن أهداف أخرى». كما أكدت أن «الضربات الجوية ستليها عمليات ميدانية»، تشارك فيها قوات برّية.

وكان مستشار لرئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أكد الأحد الماضي، للوكالة، أن الرئيس فيليكس تشيسكيدي قد تحدث عن خيار السماح للجيش الأوغندي بعبور الحدود، لكنه لفت إلى أن هذه القوات «لن تعبر الحدود الليلة (الأحد) أو الإثنين، إذ إن هناك إجراءات يجب احترامها، ومنها طلب موافقة البرلمان وقيادة الجيش». وقالت وزارة الاتصالات الكونغولية الثلاثاء إنه «لا توجد قوات أوغندية» في الكونغو الديمقراطية، ولكن تمّ «اتخاذ إجراءات مستهدفة ومنسقة مع الجيش الأوغندي لضرب إرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة، عدونا المشترك».

مواطنون كونغوليون يحاولون دخول اوغندا في نوفمبر الماضي (Getty)

الصين تدعو مواطنيها إلى مغادرة شرقي الكونغو

وقال مصدر في حكومة كينشاسا إن قوات البلدين تعمل منذ وقت يومياً في إطار مركز العمليات المشتركة لتبادل المعلومات الاستخبارية». وأعرب المصدر عن «سعادته» لأن الرئيس «قد نفّذ وعده، وأنصت لأكثر من 80 في المائة من سكان المنطقة، وهم الضحايا المباشرون لاعتداءات المسلحين ومجازرهم». وكانت مقاطعتا شمال كيفو وإيتوري، في شرق الكونغو الديمقراطية، وهما مسرح العمليات الأساسي لنشاط الجماعات المسلحة، قد خضعتا لحصار نفّذته القوات الحكومية منذ شهر مايو/ أيار الماضي، وذلك تحضيراً لعملية عسكرية ضد المسلحين. لكن جان كلود كاتنادي، وهو رئيس مجموعة «أسادهو» (مجموعة حقوقية)، اعتبر في حديث لوكالة «فرانس برس»، أن دخول القوات الأوغندية «يعني اعترافاً بفشل الحصار».

وكان 22 مدنياً قد قتلوا يوم الأحد الماضي، في هجوم على مخيم للنازحين في إيتوري، بعد أسبوع واحد على مقتل 29 شخصاً في مخيم مجاور. ووجهت السلطات أصابع الاتهام في المجزرتين إلى عناصر مليشيوية تابعة لـ«تعاونية تنمية الكونغو» (كوديكو) التي تدعي منذ ظهورها في عام 2017، الدفاع عن مصالح إثنية ليندو المقيمة في المقاطعة. لكن تدخل القوات الأوغندية، لا يأتي تلبية لطلب الدعم من الكونغو الديمقراطية. إذ إن هجمات المسلحين التي كانت قد وفّرت أوغندا منذ فترة طويلة، عادت لتستهدف هذا البلد، بهجمات طاولت العاصمة. ويرى متابعون أن عودة الهجمات إلى أوغندا مرتبطة بالمسألة الجغرافية وقرب الحدود خصوصاً. وتربط القوات الأوغندية عدداً من الهجمات الجديدة داخل أراضيها، بمهدي نكابولو، وهو أحد قادة «القوات الديمقراطية المتحالفة»، المتواجد في شرق الكونغو الديمقراطية، لكنه من أصول أوغندية، ويطلق عليه اسم «المعاقب».

علماً أن «القوات الديمقراطية المتحالفة» كانت قد برزت في تسعينيات القرن الماضي، وضمّت في الأساس حينها مجموعات أوغندية مناهضة للرئيس يوري موسوفيني، لكنها انتقلت إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في 1995، حيث اتخذت من جبال رونزوري في شمال كيفو مركزاً لها. وفي إبريل/نيسان 2019، بدأ «داعش» يتبنى اعتداءات تنفذها «القوات الديمقراطية المتحالفة» على وسائل التواصل الاجتماعي، معرفاً عن المجموعة بأنها ذراعه الإقليمية، تحت اسم «داعش - ولاية وسط أفريقيا»، فيما أدرجت واشنطن في مارس/آذار الماضي المنظمة في قائمتها «للجماعات الإرهابية» المرتبطة بـ«داعش».

وعلى الورق، فإن الكونغو الديمقراطية، وهي ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة، يجب أن تكون من أغنى دول العالم، قياساً بوفرة مخزونها من الموارد الطبيعية، والمياه الطبيعية، والغابات الاستوائية. لكن عقوداً طويلة من الاستغلال الاستعماري، والتي تلتها سنوات طويلة من الحكم الديكتاتوري، والصراعات المسلحة، والناجم بعضها عن انفلاش الحروب في الدول المجاورة لها (رواندا)، ما جعل المراقبين يطلقون على حروبها اسم «الحرب العالمية الأفريقية»، قد أبقت هذا البلد إحدى أفقر دول العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرق الكونغو الديمقراطية الذي يستضيف قوات أممية مهماتها من الأكبر بين المهمات العسكرية للمنظمة، يعيش أيضاً تحت وطأة كارثة إنسانية، تتمثل بالعدد الكبير من مخيمات اللاجئين الموجودة فيه (1,7 مليون نازح بحسب تقدير أخير للأمم المتحدة)، والتي هي حصيلة تراكم سنوات طويلة من الحروب والصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى ما يعانيه من تفشي وباء إيبولا. هكذا أصبحت المنطقة أرضاً خصبة لنمو وازدهار الجماعات المسلحة، التي تعتاش على القتل وتنفيذ المجازر والسرقة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)